مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 9 العدد 1ب، 2012، ص ص 237- 254

العراق والأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933

قراءة وثائقية في تقارير الملك فيصل الأول وياسين الهاشمي

إسماعيل نوري الربيعي *

ملخص

في أعقاب المضاربات المالية التي غطت سوق المال الأمريكي، برزت أحوال الانهيار، بعد أن بلغت أسعار الأسهم مستويات غير مسبوقة، إلى الحد الذي توقفت فيه عمليات البيع والشراء، لينتج عن ذلك الشلل التام الذي نال من الاقتصاد الأمريكي، لا سيما في أعقاب الخميس الأسود 24 أكتوبر / تشرين الأول 1929، والعواقب التي تمثلت في البطالة التي شملت 25% من اليد العاملة الأمريكية، وتسلل ذلك إلى البلدان المرتبطة باقتصاديات السوق. ولم يطل الأمر حتى كان العراق قد شهد الآثار لتلك الأزمة، وفي هذا عمدت الحكومة إلى تشكيل لجنة برئاسة إرنست داوسون Ernest Dowson للتحقيق في مشكلة الإقطاع الزراعي عام 1929، كل هذا بالإضافة إلى استقدام الخبير المالي والاقتصادي هلتون يونغ Hilton Young عام 1930، من أجل دراسة الأوضاع ووضع تقرير يمكن من خلاله التصدي لآثار الأزمة.

يبرز التناغم في المتابعة من قبل الملك فيصل الأول وياسين الهاشمي، في طريقة الرؤية والنظر إلى الأسباب والعوامل التي جعلت من آثار الأزمة وقد برزت ملامحها على الواقع العراقي، وهذا ما يكشف عنه القراءة التاريخية للتقارير التي وضعت من قبلهما، للوقوف على الأسباب ووضع المعالجات.

كان مجلس الوزراء قد أقر سفر الملك فيصل الأول إلى أوربا لغرض إجراء الفحوصات الطبية التي أقرتها اللجنة الطبية الخاصة. وقد تم سفره في 23 حزيران عام 1930. والواقع أن السفرة هذه لم تخل من مناورة سياسية، تتمثل في تقديم الدعم والمشورة إلى نوري السعيد الذي حزم حقائبه إلى لندن في شهر تموز من ذات العام لتوقيع معاهدة 1930 العراقية – البريطانية[1] ولم يحصر الملك نشاطه في اتجاه واحد، بل عمد إلى إتمام جولته في فرنسا وألمانيا وإيطاليا[2].

وكان للآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية انعكاسها الواضح على أغلب بلدان العالم، وعلى درجة التخصيص، البلدان التي تعتمد الاقتصاد الحر.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الأهلية، المنامة، مملكة البحرين.

ونتيجة لتبعية الاقتصاد العراقي لهذه الأسواق، لاسيما الأوربية منها، ركز الملك فيصل على اللقاء بخبراء الاقتصاد والمال في تلك البلدان للخروج برؤية واضحة لحجم آثار هذه الأزمة ومتعلقاتها بالعراق. وجمع ما يمكن الحصول عليه من الأفكار الناجعة والعملية، لجعل البلاد في منأى عن الأزمات التي من الممكن أن تبرز. ولقد توضّح للملك من خلال جولاته الشخصية، الأسلوب الذي اعتمدته تلك البلدان، حيث تلخص في الاعتماد على الإمكانات الذاتية، وغلق المنافذ في وجه البضائع الأجنبية، مع ازدياد التنافس الدولي الذي تلخص في محاولات السيطرة على أسواق جديدة في سبيل إغراقها بالبضائع. من دون الأخذ بنظر الاعتبار، حجم الأسواق وسعتها وحاجاتها الأساسية في التبادل البضائعي، فلقد كان للكساد الذي عم أسواق البلدان الصناعية، وازدياد أفواج العاطلين، أثر في جعل تلك البلدان في سعير من التنافس لا يهدأ. وهو يلخص الوضع الاقتصادي العالمي حيث يقول: (لا ريب في أن السياسة الاقتصادية الدولية الحاضرة، لا ترمي إلى التعاون وفتح الباب لتبادل الحاجيات كما يشاع في الأندية السياسية والاقتصادية، بل على العكس من ذلك، إنها تسعى لإيجاد أسواق متعددة لكل أمة وحكومة سوق يختص بها)[3].

مواجهة البلدان الصناعية

لقد كان من الجلي، اتجاه البلدان الصناعية الكبرى، للخروج من ضائقتها الاقتصادية، نحو البلدان الفقيرة في بناها الارتكازية والمتخلفة في اقتصادياتها. مستغلة حاجة تلك البلدان إلى البضائع الأساسية التي تسد طلبها. وقد وضحت الصورة بشكل أدق حين بدأت الشركات الرأسمالية الكبرى في بيع امتيازاتها الصناعية لدى البلدان الأقل نموا في هذا المجال. حتى غدت ظاهرة انتشار المصانع التكميلية في بلدان العالم الثالث ومنها البلدان الآسيوية وأمريكا اللاتينية بشكلها الواسع. حتى أن الملك فيصل يصف هذا الانتشار الهائل لانتقال رأس المال الغربي نحو تلك الأقطار بـ (الغارة) وأن الغزو الذي تتعرض إليه أسواق تلك البلدان لا يختلف بأي حال من الأحوال عن (القواعد العسكرية) ويخلص إلى نتيجة مفادها: - ((وفي النتيجة لا فرق بين قواعد الغزو الصناعية وبين القواعد العسكرية التي تتخذها الأمم عادة للاستيلاء على ممالك غيرها، إذ إن القصد في كلتا الحالتين هو السيطرة المالية، سواء كان ذلك الاستيلاء العسكري أو التجاري))[4].

تعرضت السوق العالمية إلى حالة الكساد، بعد أن زاد العرض بشكل كبير على حساب الطلب. وكان للتطور التكنولوجي الذي عم خطوط الإنتاج الزراعي والصناعي، وتطور الخبرة الفنية والتوسع في استخدام الفنون التقنية، الأثر البالغ في زيادة الإنتاج، ما وسم السياسة العامة لهذه البلدان، بالتوفير والحماس نحو الحصول على مستعمرات، ليتسنى الحصول على المواد

الأولية اللازمة لإتمام العمليات الصناعية القائمة لديها. إضافة إلى محاولة ضمان أسواق جديدة يمكن لها تصريف بضائعها في أسواقها، وتحت وطأة ظروف كهذه تعرضت البلدان التي يعتمد دخلها القومي على إنتاج المواد الأولية إلى الاضطراب، بحكم تداخل العمليات التجارية واعتمادها على أسواق البلدان الرأسمالية التي تقوم بالشراء منها. إلا أن الأزمة وعسر الأوضاع الاقتصادية جعلا الفعاليات الاقتصادية بشكل عام، لا تفي بسداد كلفة الإنتاج، بالإضافة إلى الرسوم التي تتطلبها العمليات التجارية. مع استمرار عمليات الاستيراد، مما أدى إلى خلل فاضح في الميزان التجاري ونكسة خطيرة في ميزان المدفوعات(5).

الآثار المستقبلية

كانت الاتصالات التي أجراها الملك فيصل مع خبراء الاقتصاد على درجة عالية من الدقة والموضوعية، فقد وضع ملاحظات في العام 1930. وتنبأ باستمرار الأزمة الاقتصادية، وسريان آثارها إلى ثلاث سنوات قادمة. وبالفعل استمرت حتى عام 1933. وقد ربط جميع المهتمين بين الأزمة العالمية ونهاية الحرب العالمية الأولى، حيث اعتبروها، أحدى نتائج التطور الاقتصادي والاجتماعي على الرغم من مرور فترة أحد عشر عاما، هي الفاصل الزمني بين نهاية الحرب عام 1918 وظهور الأزمة عام 1929. وقد أدى التنافس العظيم الذي أقدمت عليه الدول الصناعية وتوسيع مجالات استثمار المال والأراضي بشكل واسع دون الأخذ بنظر الاعتبار سعة الأسواق لاستقبال البضائع، إلى تراكم البضائع في مخازنها ومناطق الشحن. وبالفعل، كان المنتجون تحت وطأة آثار الحرب، حيث عانى الجميع من زيادة أسعار البضائع خلال سنوات الحرب، مما جعلهم يتجهون بكل ثقلهم نحو زيادة الإنتاج لتحقيق أعلى نصيب من الأرباح. ولا يمكن تحت أي حال من الأحوال حصر أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية بالتنافس الذي حصل بين البلدان الصناعية، بل تدخل عوامل دولية أخرى فيها. فعلى سبيل المثال كان لتبني الاتحاد السوفيتي، أسلوب الإنتاج المغلق، أثره الواضح، في حرمان السوق العالمي، من مستهلك له ثقله، يضاف إلى ذلك إقدام السوفيت على غزو السوق العالمي بالبضائع وهو ما زاد من تأجيج حدة الأوضاع واضطرابها(6).

ولا يمكن إغفال إسهام التطورات التي بلغتها بلدان أخرى في مجال التنافس على تسويق بضائعها، وتحويل دخلها القومي من الاستيراد إلى التصدير، في تفاقم حالة الكساد. ومن هنا يشير الملك فيصل الأول إلى ضرورة تنظيم (خططهم ويوحدوا جهودهم بمساعدة الحكومة سواء من وجهة التشريع أو من وجهة الإسعاف والتنفيذ لإنقاذ البلاد من الكارثة العظمى بكل ما لديهم من الحزم وهذا السبيل وحده هو الذي يكفل لنا مركزا اقتصاديا قويا بين الشعوب ويحقق آمالنا وأمانينا المقبلة)(7).

مشكلات الدولة الجديدة

لم تكن الظروف التي أحاطت بتأسيس الدولة العراقية، نموذجية، أو إنّ الأمر قد تم من دون مشاق ومصاعب فلم يظهر كيان الدولة إلا بعد مخاض عسير سبقته ثورة وطنية عمت البلاد بأسرها، وساهمت فيها القوى الشعبية جميعها، فكانت بناء معقدا على الصعيد التاريخي، حيث راحت المزيد من القوى تطالب بحصتها في طريقة النظر إلى السلطة السياسية. فكان لا بد من مؤسسات وأجهزة إدارية تؤمن الحاجات الأساسية للشعب. وكان هذا المدخل التقليدي، لهيمنة الروتين والبيروقراطية وتنامي دور النخبة السياسية الحاكمة المدعمة من قبل القوى الدولية الكبرى صاحبة النفوذ (بريطانيا). والملك في تقريره لا يذيع سرا حين يقول صراحة: (لقد أخذت الحكومة العراقية في نظرها هذه الناحية[8] بعين الاعتبار وقامت بتشكيلاتها منذ بداية تأسيسها لأن أسس الحكومة وضعت بصورة مستعجلة ومؤقتة)[9] من هذا التصور يقترح الملك إناطة دور أوسع للجهاز الحكومي في متابعة شؤون الزراعة، فيرى أن على الحكومة أن تقدم على شراء المحاصيل من الفلاحين مع التركيز على محافظة[10] واحدة لمتابعة شؤون تطوير المنتجات الزراعية، وبالتالي تعميم التجربة في حالة نجاحها. ويركز بصورة خاصة على محاصيل محددة لها أثرها في التصدير مثل الحنطة والرز والكتان. مع وجوب العناية بالبضاعة المصدرة من حيث جودة النوعية وخلوّها من المواد الغريبة والشوائب. ولا يفوته التأكيد على ضرورة الاستفادة القصوى من الحاصلات الزراعية في توطيد دعائم الصناعات الاستخراجية، فيحث على الاستفادة من الأبحاث التي تجريها مصلحة الأبحاث في مديرية الزراعة مع التأكيد على التوسع في مجال صناعة السكر من التمور أو قصب السكر وصناعة الكحول والعطور[11]. وكان الملك يؤمن إيمانا مطلقا بأن هذا التصور سيكون مجرد حبر على ورق، إن لم يظهر للعيان التآزر والتعاون بين الفلاحين والحكومة[12]. والواقع أن اهتمامه بالزراعة وتطويرها لم يكن مرحليا، بل جاء نتيجة وعي كامل لحقيقة اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع الزراعة. ويقيِّم الدكتور عبد المجيد كامل التكريتي علاقة الملك فيصل بهذا القطاع بالمحدودية على اعتبار أنه، (لم يكن بوسعه أن يتخطى العلاقات الإقطاعية السائدة في الريف إلا في حدود ضيقة، فيما كان يعتمد كل تطور زراعي حقيقي على التصدي لتلك العلاقات قبل كل شيء. ثم أن البريطانيين أنفسهم لم يروا من مصلحتهم أن تمتد يد التغيير الجذري إلى الهيكل الاجتماعي القائم الذي رأوا فيه ضمانة لعرش الملك فيصل في الوقت ذاته)[13].

التجارب الخارجية والمعالجات

كان للزيارة التي قام بها الملك إلى بعض البلدان الأوربية، أثرها الواضح في تعميق بعض وجهات النظر لديه، فهو في معرض تقييمه لمسألة ملكية الأراضي، نراه معجبا أيما أعجاب بالأسلوب الذي اتخذته إيطاليا. ويرى في مسألة نظام الأراضي حسم ثلاث نقاط رئيسية مثلها في تحديد الملكية وإصدار قانون واجبات حقوق الزراع والعمل وفق أسلوب التحكيم الإجباري. على حساب الأخذ بنظر الاعتبار نصوص العقود المبرمة بين الفلاحين ومالكي الأرض[14] مع دراسة كافية للتباين الحاصل بين العقود التي يبرمها أصحاب (اللزمة) أو أصحاب المضخات مع الفلاحين. كان رأي الملك في الارتقاء بشؤون الزراعية وتشجيعها يمر عبر النظر في ضريبة الأرض وخفضها إلى أقل قدر ممكن أو العمل إلى إلغائها مؤقتا إلى حين انتهاء أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية. وتشجيع أصحاب الأراضي الذين يستخدمون المضخات عن طريق تقديم الإعفاءات وخفض أسعار النفط. وفق ذات السياق أكد أن على الحكومة أن تراعي مربي المواشي من خلال تخفيض الضرائب عليهم. والعناية بتوفير الحاجات الأساسية لهم. والقضية الأساس التي شغلت تفكيره تمثلت في مسألة تنظيم الري، حيث لم يستطع أن يخفي إعجابه بالتجربة المصرية في هذا المجال واستغلال مواردها المائية إلى الحد الأقصى. إلا أن برنامجه الذي وضعه حول تنظيم السدود والجداول والقناطر والمنازل والذي وضع له سقفا زمنيا تراوح بما لا يقل عن خمسين عامًا[15]، مثل بجلاء حجم الفاقة والفقر اللذين كانا يعتريان الخزينة العراقية.

صناعة العراق

كانت وجهة نظر الملك حول الصناعة في العراق واقعية إلى حد بعيد، فلقد كان واعيا لحقيقة قلة المعامل وشحة رؤوس الأموال الوطنية حيث يقول: (فتأسيس[16] المعامل وتنشيطها يتوقف على مساعدة الحكومة لها وحمايتها لمدة معينة من المزاحمة الأجنبية. وذلك بفرض ضرائب عالية على الوارد الأجنبي من الجهة الواحدة ومن الأخرى أن تشتري الحكومة حاجياتها من تلك المعامل ترجيحا على الغير)[17]. والواقع أن المعامل الرئيسية في العراق خلال العام 1930 لم تكن تتجاوز الثلاثة وهي معمل فتاح باشا لصناعة الأقمشة في الكاظمية ومعمل الدباغة والصابون. ولم تكن هذه المعامل بالصورة المتكاملة، بل كانت بحاجة إلى الكوادر الفنية والخبرات إضافة إلى قلة إنتاجيتها. ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن واقع الصناعة في العراق لم يقتصر على هذه المعامل بل كان نظام الإنتاج الحرفي واسعا، يشمل الحياة الصناعية بشكل عام، حيث تنتشر الورش الصناعية في مناطق واسعة من القطر. على الرغم من الخلل الذي تعرضت له بنية الإنتاج الحرفي وقطاع الحرفيين بحكم التطورات الاقتصادية التي ظهرت في العراق نتيجة لارتباطه بحركة الاقتصاد العالمي. وتعرض الإنتاج الصناعي المحلي لمنافسة شديدة من قبل البضائع المستوردة

المصنعة في بلدان لها قدرات تقنية عالية. وبذلك انحسرت أنشطة الصناعات الحرفية، إلا أنها ظلت ماثلة للعيان بحكم فقر البنية الصناعية العراقية. وكان الملك ينظر بعين التقدير والإعجاب إلى نشاط الجارتين الشرقية والشمالية (إيران وتركيا) وجهودهما الحثيثة في تأسيس المصانع وجهودهما الدائبة في دعم الرأسمال الوطني، من خلال مساهمة الدولة في هذا القطاع[18].

مستقبل النفط العراقي

وضع الملك آمالا كبيرة على النفط العراقي، الذي اعتبره المورد الذي يجب أن يستثمر بدقة، وأن يعنى بدراسة أهميته بحكمة والابتعاد عن المبالغة، واضعًا هدفا محددا له، مكرسا في أن يكون في خدمة البلاد، بالاستفادة من موارده المالية في تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة والزراعة)، لم يغب عن الملك حجم الخطر المحدق بالبلاد وأطماع القوى الكبرى الطامحة في الحصول على موطئ قدم ونفوذ، للسيطرة على هذا المعدن الثمين، الذي يدخل كعامل أساسي في تسيير دفة الماكنة الصناعية ولم يستطيع الملك فيصل أن يكتم غيظه وتبرمه من الامتياز الذي حصلت عليه شركات النفط الأجنبية، حيث استغلت بريطانيا المفاوضات حول ولاية الموصل مع الجانب التركي، كورقة ضغط للحصول على الامتياز بأبخس الأثمان. وهو يقيم الأوضاع بقوله: (أتمنى أن تسفر المذكرات الجارية[19]. عن نتيجة مرضية كما أمكن لتعديل الحيف الذي لحق بنا في الظروف الحرجة التي كان فيها الوطن ونفط الوطن في خطر)[20].

مثلت خطوط السكك الحديدية، أهمية استثنائية في آراء الملك فيصل الأول حول النهوض بالواقع الاقتصادي للعراق، ومن بين طرق سكك الحديد الخارجية والداخلية، ركز على خط سكة حديد بغداد – حيفا، الذي اعتبره المنفذ الذي سيطل بالعراق على البحر، إضافة إلى الانخفاض الذي سيعم أثمان نقل البضائع بحكم انتظام سير النقل، وسيكون واسطة ربط شاملة بالمنطقة، بالإضافة إلى اختصار عامل الزمن لمدة ساعات، بعد أن كان لعدة أيام[21]. وكان يحدوه الأمل في أن يبدأ العمل في خلال فترة قريبة، لشدة إيمانه بالفوائد التي من الممكن أن يقدمها ذلك الخط في نمو التجارة العراقية.

الحلول المقترحة

لم يغب عن فكر الملك أن يكون تقريره عاما وشاملا، فقد كانت اتصالاته بخبراء المال والاقتصاد إلى درجة من العمق بحيث وضع الكلف التخمينية لكل مشروع.

جدول يبين المشاريع وكلفتها التخمينية حسب تقرير الملك فيصل الأول عام 1930

المشروع	الكلفة التخمينية
الطرق والمواصلات	100 لك روبية(*)
خزان الحبانية	80 لك روبية
سدة الكوت ونهر الفرات	200 لك روبية
مبالغ دعم الصناعة والزراعة	40 لك روبية
خزان عقرقوف وأبو غريب ويرجع عليهما خزان قزلرباط (السعدية)	100 لك روبية

*. اللك: يساوي مائة ألف روبية، ويعادل 6666 باون، ويعادل 32443 دولار.

وقد كان التقدير لا يتجاوز الخمسمائة لك روبية وضع لها سقفا زمنيا قدر بعشر سنوات، وضع لكل سنة خمسين لك روبية. مضيفا لها مبلغ مائتين وخمسين لكا، للإنفاق على المباني الحكومية في العاصمة وإصلاح الأنهر وكريها في البصرة وتوسيع شبكات الري، وعلى هذا تكون الحسبة بما لا يتجاوز مبلغ سبعمائة وخمسين لك روبية. وقد وضع الملك هذه التخمينات بكل ثقة، آخذا بنظر الاعتبار الموارد المالية، التي ستدخل الخزينة العراقية عن طريق إنتاج النفط وتسويقه خلال السنوات الأربع القادمة، أي في العام 1934. وكان المبلغ المقدر عن واردات النفط بما يتراوح بين 500 ألف إلى 600 ألف جنيه[22].

اقترح الملك تأسيس (المجلس الاقتصادي الأعلى) تناط به مهام دراسة المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية المقترح تأسيسها مع دراسة الواقع الاقتصادي العام للقطر ووضع الدراسات والمقترحات والحلول لما يعترض القطاعات الاقتصادية ويحد من تقدمها ونشاطها. ويكون المجلس برئاسة الملك أو ينوب عنه رئيس الوزراء ومن عضوية وزير المالية والأشغال والري، وستة أعضاء: تاجر واحد، وممثل عن البيوت المالية، واثنين من ملاكي الأراضي، واثنين من الصناعيين. ويكون اجتماع المجلس شهريا[23].

ياسين الهاشمي والأزمة الاقتصادية العالمية

لم تتوقف اهتمامات ياسين الهاشمي[24]، على مجال السياسة فقط، بقدر ما كانت روح المبادرة لديه حاضرة بشكل دائم، ولنا في ذلك أن نستذكر قضية الدين العثماني، والتي عبر الهاشمي فيها، عن شجاعة نادرة في تبني الرأي الذي وضعه أمامه المستر فرنن Fernen مستشار وزارة المالية، بعد أن عجز الآخرون عن الأخذ، بالفكرة المدهشة والقاضية، بشراء سندات الدين العثماني، بأسعار مخفضة. مما أتاح للدولة العراقية أن تتخلص من دين كبير، كان يثقل على كاهل الخزينة، ويجعلها عاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها الواسعة المترتبة في مسؤوليتها، وقد أخذ الاهتمام

بالزراعة ورعاية شؤونها وتنظيم أمورها منه كل مأخذ، حتى إنه أسهم مساهمة مباشرة وفعلية في وضع اللمسات القانونية والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية لقانون حقوق وواجبات الزراع[25]. وقد تجلت حصافته الاقتصادية وسعة إدراكه فيها، حتى تولى الرد على تقرير الخبير الحالي الإنكليزي هلتن يانك، حول أوضاع العراق المالية، واضعا أمام ذلك الخبير ذي الصيت الذائع، الحرج والبراهين العلمية، حتى إنه في الكثير من النقاط التي أدرجها في معرض رده، وضعه في موقف لا يحسد عليه[26].

خلال وزارة ناجي السويدي "18 تشرين الثاني 1929 – 9 آذار 1930" كلف الهاشمي بوزارة المالية. حيث طلب منه، وضع منهاج اقتصادي لتسير عليه الحكومة، لاسيما وان البلاد كانت تعاني من تفاقم آثار الأزمة الاقتصادية التي شملت العالم بأسره[27]. وقد نال المنهاج اهتماما واسعا من لدن جهات عديدة، كان في مقدمتها الملك فيصل الأول الذي أعجب أيما إعجاب بالمنهاج، وانهال بالثناء والمديح على ياسين الهاشمي حيث وصفه بـ "صاحب الدماغ الجبار"[28] واحتفت الأوساط الوطنية والمهتمين بشؤون العراق بالمنهاج، حين تعرضت له العديد من الصحف المحلية والعربية والبريطانية بالدراسة والتمحيص وتبيان الأثر البالغ الذي سيحدثه، إذا رأى النور. ومن الشخصيات التي اهتمت بمنهاج الهاشمي الاقتصادي، الشخصية الوطنية المصرية طلعت حرب، باني نهضة مصر الاقتصادية والصناعية[29].

منهاج ياسين الهاشمي

يستهل الهاشمي منهاجه بالمدح والثناء على قانون تشويق الزراع لاستخدام المضخات الذي شرعته الحكومة العراقية عام 1926. ويعدد المنافع التي قدمها للمزارعين من حيث تقليل الضرائب وتنظيم أمورها على أسس ثابتة. بحيث يستطيع الزراع أن يحتسبوا حصة الحكومة من الإنتاج الزراعي. وقد استبشر كثيرا بأسلوب اعتماد المضخات في الري، الذي عقد عليه الآمال الكبيرة في توسيع المساحات الزراعية واستغلال أراض جديدة واستصلاحها. والارتقاء بأوضاع المزارعين المالية، على اعتبار التطورات المتوقعة التي ستشهدها بنية الإنتاج الزراعي السيحي. لقد كان للوعي القائم بأحادية الدخل القومي للاقتصاد العراقي المنحصر في قطاع الزراعة، أن زاد التأكيد على تطوير وتوسيع ورعاية هذا القطاع، ذي التأثير الحيوي في مجريات شؤون التجارة، لاسيما الخارجية منها وتنشيط حركة التصدير. مما يرتبط بخلق نوع من التوافق في الميزان التجاري الذي يعاني من زيادة المستورد على حساب الصادر. بالإضافة إلى المواد المالية التي يمكن الحصول عليها من ذلك القطاع الهام والحيوي. والهاشمي يشير بوضوح إلى انعدام موارد أخرى تسهم في دعم الخزينة العراقية وتوفر لها موارد مالية، فالمملكة العراقية تعاني من تخلف

واضح في الصناعة، وهي بحكم موقعها القاري "الداخلي" لا يمكن لها أن تعتمد على النشاط التجاري في الموانئ أو النقل البحري. ولا هي تمتلك موارد كافية للنهوض والتوسع في مجال الأنشطة السياحية[30].

برزت آثار الأزمة الاقتصادية على التجارة العراقية بصورة مفاجئة، فخلال شهر آب عام 1929 توقفت حركة تصدير البضائع العراقية. حتى أن صادرات العام 1928 مقارنة مع الأشهر المحتسبة كانت أفضل بكثير من عام بداية الأزمة، والواقع أن سعة الصادرات في ذلك العام ارتبطت بشكل مباشر بتحسن الإنتاج الزراعي، مما كان له أبلغ الأثر في تنشيط التجارة واستقرار أسعار الغلال مما مكن السوق العراقية من الإيفاء بالتزاماتها إزاء الطلبات الخارجية. وقد ساد الحذر والقلق الشديد لدى الإدارة الحكومية في حال تحسن الإنتاج الزراعي وزيادته، وكان مرد هذه الحالة الغريبة، جراء الكساد الذي تعرضت له المنتوجات العراقية، وبقائها في المخازن دون تصريف. وقد وعى الهاشمي ملابسات هذه الحالة مبكرا، حتى إنه أشار إليها في تقريره حيث يقول: "فواجب الحكومة هو أن تتخذ الحيطة للأمور قبل وقوعها ولو كان احتمال حدوثها صعبا وقد يجوز أن الأخطار لا تقع[31]، ولكن إهمال العلائم التي تنذر بالوقوع ليس من شأن الوزارات المتبصرة"[32]. وعلى هذا يشير الهاشمي إلى تدعيم الميزانية عن طريق التقنين في المصروفات. والاعتماد على الكادر الوطني لإشغال الوظائف في الدولة مشيرا إلى الخلل الذي يحدثه استخدام الموظفين الأجانب حيث لا هم لهم سوى خدمة مصالح بلادهم، بالإضافة إلى حصولهم على أجور من الأجدى لو كانت تصرف للمواطنين العراقيين والعملية هذه تكبد خزينة الحكومة مبالغ طائلة " تذهب هدرا، بحكم خروج هذه الأموال إلى بلدان الموظفين الأصلية، بهذا يعاني القطر من نقص في العملات المتداولة. والهاشمي يتوجه بتركيزه نحو مسألة الإنتاج وتقويته وتحسينه والبحث عن أسواق لتصريفه، مؤكدا على أهمية توسيع حركة الادخار للحصول على موارد مالية، يمكن من خلالها دعم حركة القطاعات الاقتصادية في القطر، إضافة إلى النهوض بأعمال الإدارة الحكومية. وتحقيق شيء من الاعتدال في الميزان التجاري. الذي يعاني من ارتفاع قيمة المستوردات على حساب الصادرات. كان من الطبيعي أن يتجه العراق بحكم اعتماد دخله القومي على الزراعة، نحو استيراد المواد الأكثر حاجة للقيام بالأعمال وعلى درجة الخصوص المواد الصناعية، ولكن من غير المنطقي، أن يتجه المستورد العراقي، نحو جلب مواد تنتج في القطر وعلى درجة عالية من الجودة تفوق مثيلاتها المستوردة. فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة ما استورد من حنطة ورز هندي خلال موسم 1928 – 1929 حوالي سبعة ونصف لك روبية. في حين أن الرز العراقي أجود بكثير من الرز الهندي. بالإضافة إلى الإهمال الذي تعرضت له الحنطة المحلية والمنتجة من البذور الأسترالية. ولم يغفل الهاشمي عن الإشارة إلى ظاهرة استيراد المواد الغذائية من دول الجوار على الرغم من توفر البديل في السوق العراقية.[33]

المؤثرات الاجتماعية

والهاشمي في منهاجه يشير إلى التحول الذي شهدته بنية المجتمع العراقي والاتجاه نحو إبراز ملامح جمالية في البناء والمعيشة، بحيث يتوقف إزاء الخسائر التي يتكبدها القطر نتيجة لاستيراد كميات كبيرة من الأسمنت الأجنبي للتوسع في استخدامه في مجال الترميمات والتشكيلات التي تتطلبها تكوينات البناء الحديث. وهو لا يخفي تبرمه من الإهمال الذي تتعرض له تجارة الأخشاب التي تذخر بها المناطق الشمالية في العراق والإحجام عن تنفيذ بعض الأعمال الإنهائية في تأسيس الدور مثل الديكورات وأطر الشبابيك من تلك المادة ويعرج على المصاريف الكبيرة التي تتكبدها الخزينة، على شكل مصاريف تدفع من أجل الحصول على الملابس اللازمة للجيش والشرطة والسجون، فعلى سبيل المثال بلغت تلك المصاريف عام 1928 ما يربو على 1,639,559 روبية، في الوقت الذي كان من الممكن، أن تدخر هذه الأموال فيما لو قامت صناعة محلية تهتم بالنسيج، وسد الحاجة منها. والأمر هذا يشمل دباغة الجلود. وهي وسيلة يمكن من خلالها توسيع مجالات العمل وفرص تشغيل أوسع قطاع من اليد العاملة[34].

ويوضح بشكل مباشر، التقصير الذي وقعت فيه الحكومة، في مجال الاهتمام بتطوير العملية الإنتاجية والعمل على تحسينها. فيستدل على ذلك بالصعوبات التي اكتنفت إصدار قانون تشجيع الصنائع. والعثرات التي رافقت ظهوره ويضع بعض التصورات حول النهوض بقطاع الزراعة عن طريق، وضع قانون لحقوق وواجبات الزراع[35]، وهذا برأيه سيؤدي إلى تمكن الحكومة من فرض رقابتها المباشرة على شؤون الزراعة، وتوظيف رؤوس الأموال بشكل دقيق في هذا القطاع. بالإضافة إلى تحديد أوقات العمل بالنسبة للفلاحين. وبالتالي تمكن الحكومة من تقديم خدماتها إلى هذه الفئة، مثل تطوير الواقع الصحي والمعاشي لهم. ولا يفوته أن يؤكد على ضرورة دعم أساليب التنشيط وتطبيق القوانين من خلال قيام الموظفين بتطبيق القوانين بشكل دقيق، مع منحهم حرية أوسع في تفسير بنودها. ويخلص إلى القول "((ومن رأيي أن الاهتمام بتنشيط أمور الزراعة أسمى من الاهتمام بجباية الواردات))"[36]. وعلى هذا يقترح وضع تشريع يقضي بتخليص المنتوجات الزراعية من الشوائب والمواد الغريبة عن طريق تقسيم الحاصل إلى ثلاثة أشكال، الأول البذور والثاني الحبوب الجاهزة للتصدير درجة أولى والثالث حبوب جاهزة للتصدير درجة ثانية. ولتطبيق هذا التشريع يرى فرض عقوبات صارمة على التجار الذين يعمدون إلى الغش، مع توفير مناطق خاصة في الموانئ لتنظيف المنتجات المعدة للتصدير بأجور مخفضة. مع ضرورة الاهتمام بنوع الحاصل الزراعي، وذلك باستخدام البذور المحسنة، ويرى أن أفضل وسيلة لبلوغ هذا الهدف يتم عن طريق التعاقد مع بعض المزارعين ودائرة الزراعة، ليتسنى للجهات المسئولة مراقبة النتائج. والتي في ضوئها يتم تعميم التجربة على المناطق المتخصصة بزراعة نوع معين من

الحاصلات. وينحى في تقييم أوضاع المزارعين والفلاحين وبإشارته إلى الضرائب والرسوم التي تستوفيها الحكومة بصورة غير مباشرة، فهناك ضريبة الدلالية الأرضية(وهي القيمة المالية المفروضة على البضاعة التي يتم تخزينها في الميناء) ورسوم الميناء. وتارة تكون تلك الضرائب تحت مسوغات متباينة تتبع التجار المسئولين عن تسويق الحاصل. فتبرز ضرائب مثل البياعة(المناداة على البضاعة) والوقافة(الحراس القائمون على حماية البضاعة). مما يكبد المزارع مبالغ كبيرة، تثقل على كاهله، وتجعله يئن تحت وطأة العوز والحاجة، مما يؤثر بشكل كبير على النشاط الإنتاجي للفلاح. والهاشمي يخلص هنا إلى رأي مفاده "فيتحتم على الحكومة ألا تجعل هذه الرسوم والضرائب موردا للربح، بل تنظمها بصورة تتناسب مع الكلفة التي تقوم بها الحكومة حفظا للنظام ولتسهيل المسير"[37].

المشكلات الزراعية

واجه الفلاحون أصحاب البساتين مشكلة التباين في مقدار الضريبة على الإنتاج الزراعي وتنوعها بين التخمين والذرعة (قياس مساحة الأرض استنادا إلى مقياس الذراع) والالتزام، والهاشمي لا يكتم إعجابه بالخطوات التي أقدمت عليها الجهات الإدارية واعتماد الضريبة على أساس المساحة أو الوحدة الزراعية. إلا أنه يطالب الجهاز الحكومي المسئول بضرورة تخفيض الضرائب، بسبب ارتفاع تكاليف الزراعة وهبوط الأسعار بشكل ملحوظ بسبب الكساد الذي تعرضت له السوق العالمية. ولا يخفي الهاشمي قيمة "قانون نسبة حصة الحكومة" وأهميته في خفض الضريبة على قطاع الزراعة، إلا أنه يطالب بإجراء أكثر عملية، وذلك لعدم انتظام تحصيل الحكومة لضريبة الأراضي الأميرية، وارتباط الجباية بمستوى نفوذ السلطات الحكومية وتوطد مركزها في أي منطقة زراعية[38].

معالجة الضرائب

كان لارتفاع نسبة الضريبة التي تحسمها الحكومة من قيمة الإنتاج أثرها الواضح، في عزوف أصحاب الرأسمال عن استثمار أموالهم في قطاع الزراعة. وهي تحدد وفقًا لأسلوب الري المعتمد حيث تبلغ حصة الحكومة في مناطق السيح (الري الذي يعتمد على مياه الأنهار) 24% في 12% في مناطق السقي. وبمقارنة هذه النسبة مع ما تستوفيه الحكومة الفرنسية والبالغة 7% فإن الفرق يبدو واضحا، إذا ما أخذ بنظر الاعتبار، تقدم الخبرة التقنية والفنية في مجال الإنتاج الزراعي، واستيعاب السوق العالمية لنشاطها الإنتاجي، بالإضافة إلى المناخ النموذجي الذي يساهم إلى درجة عالية في ارتفاع نسب الإنتاج. مع اتساع قدرة الاستهلاك بالنسبة للحاصلات الزراعية[39] وعلى هذا يقترح الهاشمي تخفيض نسبة الحكومة من قيمة الإنتاج الزراعي وفق طريقة الري على

الأساس التالي 7% بالنسبة لأراضي السقي و16% لأراضي السيح و10% لأراضي الديم[40]. وهو ينطلق في تقييم الأمور، وفقا لوجهة نظر واقعية، حيث يشير صراحة إلى فقر الخزينة وعجزها عن توفير الأموال اللازمة لاستصلاح الأراضي، إلا أن خفض نسبة الحكومة يحتل أهمية خاصة، لأنه يصب في مجال تشجيع الإنتاج الزراعي ومؤازرة العاملين في هذا القطاع. وعلى الرغم من الاقتراحات والتصورات الموضوعية التي يحفل بها المنهاج الذي رفعه الهاشمي إلى الوزارة كمنهاج عمل لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي شملت القطر، إلا أنه ينتصر لصالح ملاكي الأراضي على حساب الفلاحين. حيث يقول: "إن الصعوبات العديدة التي يجابهها الزراع بسبب فقدان الوسائل القانونية لإجبار الفلاحين على العمل المنتظم الذي لا يقل عن أربع ساعات ولا يزيد على ستٍ بهمة ونشاط وفقدان وسائل المراقبة والتأديب لما يرتكبونه من الأفعال"[41]، والواقع أن وجهة النظر هذه، تأتي منسجمة مع تطلعات الهاشمي في قطاع الزراعة، حيث امتلك أراضي واسعة واتجه نحو تشجيع استخدام المضخات في سقي أراضيه الزراعية، وعلى هذا نراه ينطلق في تقييم العلاقة بين الملاك والفلاح من تجربة شخصية، وعلى هذا نراه يؤكد على أن المشتغلين في الزراعة بحاجة إلى مساعدات مالية من لدن الحكومة، ويقترح تأسيس البنك الزراعي[42]، لدعم المستثمرين وتشجيعهم لولوج هذا الميدان عن طريق تقديم السلف المالية لهم.

المعاهدات التجارية

ويؤكد الهاشمي على ضرورة ربط العراق بمعاهدات تجارية مع البلدان التي تستورد البضائع العراقية ملمحا إلى ارتفاع نسبة ضريبة الإدخال على بضائع القطر بشكل سافر فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة الضريبة على السيارات الأمريكية 20% في حين أن نسبة الضريبة على التمور العراقية في الولايات المتحدة تبلغ 35%،وهو يشدد على ضرورة عقد المعاهدات التجارية، ليسري التوافق والتوازن في مجال العلاقات التجارية بين العراق والبلدان الأخرى التي يتعامل معها. أما عن الصناعة، فكان يطمح أن ترقى الصناعة الوطنية إلى الحد الذي تتمكن فيه من سد حاجات البلاد الأساسية، ليتخلص القطر من الاعتماد على المنافذ الخارجية والتي كثيرا ما تستخدم هذا الأمر، كورقة للضغط والابتزاز السياسية. ويلخّص رؤياه في مجال تنشيط الصناعة حيث يقول: "إن الصناعات الهامة التي يجب أن تنال التشجيع من الحكومة حسب ما أرى هي صناعة النسيج والدباغة والسكر والاسمنت والحرير والورق والجنفاص (الخيش الذي يدخل في صناعة أكياس التخزين)، وهناك طريقتان لأجل تنشيط هذه البضائع، الأولى طريقة التسهيل والثانية طريقة المساعدة، أما طريقة التسهيل فهي تتضمن مثلا إعطاء أراضٍ بلا بدل، وعدم فرض ضريبة ما على المواد الابتدائية التي يؤتى بها وتخفيض أجور النقل عليها، ورفع جميع الرسوم والضرائب والتكليفات سواء كانت حكومية أو للبلدية عن منتوجات هذه الصناعات لمدد طويلة. أما طريقة

المساعدة فهي تتضمن، فتح مساعدات مالية إلى الصناعات[43]. ويؤكد في ختام تقريره أن الدعم المالي فيما لو قدم من قبل الحكومة لتشجيع الصناعة، فإنه لا يرقى أبدا إلى الأموال التي تتكبدها الحكومة لاستيراد البضائع من الخارج سنويا[44].

بقي منهاج ياسين الهاشمي الذي قدمته وزارة ناجي السويدي، حبرا على ورق، ولم يكن هذا الإهمال نابعا من تقاعس الوزارة، بل نتيجة لاصطدامه بعقبات، كان أبرزها، عسر الحالة الاقتصادية وعجز الميزانية عن النهوض بأي مشروع، إضافة إلى شح الرأسمال الوطني، والتخلف والفقر الذين كانا يطبعان الحياة الاقتصادية والسياسية بشكل عام، فلم يكن يوجد في العراق إبان تلك الحقبة الكادر المؤهل للنهوض والتقدم. ولابد من الإشارة هنا إلى تغلغل النفوذ الأجنبي، ممثلا بالانتداب البريطاني، الذي كان ينظر إلى المملكة العراقية كمنطقة نفوذ ومساحة لتوطيد المصالح، فكان عسيرا على المندوب السامي البريطاني، أن ينظر بعين القبول إلى إصرار وزارة السويدي على تسريح الموظفين الأجانب من مؤسسات الحكومة أو حسم مسألة السكك الحديدية أو تسجيل أراضي الميناء لصالح الحكومة العراقية. أو إنهاء قضية الشيخين[45]. لقد لخص الهاشمي القضية حين وقف خطيبا في مجلس النواب العراقي خلال جلسة 13 آذار 1930، أي بعد تقديم استقالة الوزارة بأربعة أيام قائلا، "دخلنا لنعمل، على أساس توفير في نفقات الدولة لإيجاد بعض النفقات اللازمة للقيام ببعض المشاريع المفيدة. ولم تمض فترة إلا وجوبهنا بالرفض"[46].

بعد سبعة عشر يوما من تقديم الهاشمي استقالته من منصب وزير المالية، أقدم نوري السعيد رئيس الوزارة اللاحقة لوزارة ناجي السويدي، على ترشيح ياسين الهاشمي لدى وزير المالية كرئيس اللجنة الأخصائية لمعالجة الحالة الاقتصادية[47]، وكان يرى ضرورة أخذ رأي الهاشمي فيما يتعلق بأمر السلطات التي تمنح إلى اللجنة عند قيامها بمهمتها[48]. فكان هذا الأمر دليلا على كفاءة رجل، ما انفك يوما عن تقديم عصارة عقله وفكرة من أجل وطنه، ولكن هل أراد السعيد أن يمتص نقمة المعارضة، جراء سوء الأوضاع الاقتصادية وترديها، من خلال إناطة المسؤولية لرجل يحتل مكانة بارزة ورفيعة في قلوب وأفئدة الناقمين على سياسة رئيس الوزراء. أم إن ثقته المطلقة بكفاءة الهاشمي، جعلته يتخذ هكذا قرار، بعد أن عجزت بيده الوسيلة لمواجهة أعباء الأزمة وضائقتها.

الخاتمة

تكشف القراءة عن طبيعة توجهات الملك فيصل الأول حول طبيعة الأزمة الاقتصادية، ومدى تأثيرها على الواقع الاقتصادي العراقي. عبر ترصده لجملة من العوامل الرئيسة، تلك التي يحددها في؛ النفوذ الذي تحصلت عليه النخبة السياسية، والتي راحت تعمل في سبيل تكريس نفوذها وسيطرتها على مرافق الحياة الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى تنامي أعراض البيروقراطية والروتين الإداري، حيث العقبات التي تقف في وجه التغيير والتطوير. ولم يغفل الملك عن أهمية الدور الذي يجب أن تضطلع به الدولة، في سبيل النهوض بواقع الفلاحين، وأهمية السعي الجاد والدؤوب نحو تحسين المحصول الزراعي، مع العناية بالبضاعة المصدرة، وهذا لن يتم إلا من خلال التوجه نحو الدعم والرعاية لمصلحة الأبحاث الزراعية، والسعي الحثيث نحو تطوير بعض الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي، باعتبار اعتماد اقتصاديات العراق على القطاع الزراعي بشكل رئيس.

يتزامن البرنامج الإصلاحي الذي عرضه ياسين الهاشمي حول الطريقة الممكنة لمواجهة تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على العراق، مع تقرير الملك فيصل الأول، عبر التوكيد على أهمية القطاع الزراعي والسعي نحو تنشيط التصدير للمنتجات الزراعية. ولا يغفل الهاشمي عن الأثر الذي تلعبه السياسة الحكومية في تقنين المصروفات، والتي تتمثل في خفض التكاليف، لا سيما على صعيد إحلال الكادر الوطني بدلا من الموظفين الأجانب، الذين يكبدون ميزانية الدولة، مرتبات عالية. والحرص على توجيه الأنظار إلى أهمية البضاعة المحلية ونبذ روح الاستهلاك، مع ضرورة توسيع دور الدولة الرقابي على القطاع الزراعي.

Iraq and the Global Economic Crisis Years of 1929-1933 Study in the Reports of King Faisal I and Yassin Al-Hashemi

Ismail Noori Mseer, *College of Arts, Science and Education, Ahlia University, Kingdom of Bahrain.*

Abstract

After the financial Speculation, which covered the U.S.A capital market, the collapse emerged after the prices of shares reached unprecedented levels. To the extent that it stopped selling and purchasing operations. As a result the Great Depression effected the U.S. economy, especially after Black Thursday, 24 October 1929. And the consequences in the form of unemployment, which included 25% of the American's labor.

Did not take long until Iraq had witnessed the effects of that crisis. The Iraqi government hired Ernest Dowson to investigate the problem of agrarian feudalism in 1929, and the financial and economic expert Hilton young in 1930 to study and reported the situation which could deal with the effects of the crisis.

Highlights the consistency in the follow-up by king Faisal I and Yaseen AL-Hashemi in the way of vision and attention to the causes and factors that have made the effects of the crisis features have emerged on the Iraqi reality. That what shown by the reading of the historical reports that have written by them to discuss the reason and the solutions.

قدم البحث للنشر في 2009/2/11 وقبل في 2009/5/4

الهوامش:

1. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1988، ط 7 ج3، ص21.
2. أتم الملك فيصل الأول جولته الأوربية في الأول من تشرين الأول 1930، وكانت قضية افتتاح المجلس النيابي من أهم الأسباب التي دعته لقطع الجولة، عبد الرزاق الحسني، المصدر نفسه، ص74.
3. دار الكتب والوثائق، المكتبة الوطنية، ملفات البلاط الملكي، الملفة 1412 /311 و3ص4، ملحوظات وضعها الملك فيصل الأول حول الأزمة الاقتصادية عام 1930. سنرمز إلى الدار في الهوامش المقبلة د. ك. و.

4. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و3ص5.
5. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و3ص6.
6. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و3ص7.
7. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و3ص8.
8. يعني بهذا تنظيم الإدارة ومتابعتها بصورة مستمرة.
9. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و3ص9.
10. كانت تدعى متصرفية.
11. د. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق،المكتبة العصرية، بيروت 1965،ج 1 ص179.
12. علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول، ودوره السياسي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد 1989، ص230.
13. عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة،دار الشؤون الثقافية، بغداد 1991، ص293.
14. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و3ص16، ملكية الأراضي.
15. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و3ص18، الري.
16. حذفنا كلمة (هذه) من النص الأصلي لضرورات توافق العبارة.
17. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و3ص20.
18. عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص322.
19. المقصود بها المفاوضات حول عقد معاهدة 1930 بين العراق وبريطانيا.
20. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و3ص21.
21. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و3ص23.
22. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و3ص24.
23. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و3ص25
24. وهو ياسين حلمي، بن السيد سلمان بن صالح بن أحمد بن علي بن محمد، ولد جده في مدينة الموصل، حيث انتقل بعائلته إلى مدينة بغداد عام 1772. وكان والده مختار محلة البارودية في منطقة الميدان في بغداد. وكان بالإضافة إلى عمله ضامنا لبساتين محمد فاضل باشا الداغستاني، في العام 1899 دخل ياسين المدرسة الرشدية العسكرية في بغداد وبعدها انتقل إلى الكلية العسكرية في إستانبول، حيث تخرج برتبة ملازم ثان عام 1902، وقد برزت صفات النباهة والذكاء وقوة الشخصية وسعة الإدراك لديه وهو ما يزال طالبا في تلك الكلية. كانت ولادته في العام 1884، وكان

لنشأته العربية وتربيته المؤكدة على الأخلاق والرجولة، أن غرست في نفسه المشاعر القومية، والفخر بمحتد النسب، فكان من أوائل العاملين والمساهمين في بث الشعور القومي وإعلاء شأن العروبة والعرب لاسيما وأنه كان يعيش وبشكل مباشر التعصب الذي كان يبديه الأتراك إزاء القوميات الأخرى المنضوية تحت لواء الإمبراطورية العثمانية. فكانت عروبته مخاض تجربة قاسية، وكان لمناداته بإعلاء شأن قوميته، فرضا خلقه الجور والتعصب من قبل القوى الأجنبية، وعلى هذا بقي، الهاشمي رافضا لكل أشكال الوجود الأجنبي، فكان المعارض "القوي الشكيمة" كما يصفه توفيق السويدي، للوجود البريطاني في العراق.

عاد إلى بغداد في العام 1922 حيث عين متصرفا للمنتفك، وفي ذات العام استوزره عبد المحسن السعدون لوزارة الأشغال والمواصلات.

وقد شغل عدة مناصب منها وزيرا للمالية في العديد من الوزارات، وشكل وزارتين الأولى 2 آب 1924 – 21 حزيران 1925 أما الثانية في 17 آذار 1935 – 29 تشرين الثاني 1936 " والتي انتهت بقيام انقلاب بكر صدقي. وتوفي في دمشق ودفن فيها، في 21 كانون الثاني 1937. ولمزيد من التفاصيل، انظر، توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ،دار رياض الريس، لندن 1987، ص ص 71 – 74، أيضا، العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936، ترجمة وتحرير، نجدة فتحي صفوة،مركز دراسات الخليج العربي، البصرة 1983، ص ص 78 – 79، أيضا، حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكرصدقي،مكتبة اليقظة العربية، بغداد 1990، ص ص 8–19.

25. توفيق السويدي، وجوه عراقية، المصدر السابق، ص78.
26. حوى هذا القانون العديد من الهفوات، وكان أبرزها، أنه جعل من الفلاح تابعا للأرض مذكرا بنظام القنانة الذي كان يسود أوربا في العصور الوسطى. وعلى الرغم من تحفظاتنا العديدة على هذا القانون. إلا أن الأمر إذا ما أخذ بصورة كلية، فإنما يعبر عن الاتجاهات والمفاهيم التي استوعبها الهاشمي، طيلة تجربته السياسية والعسكرية. فكان تعبيرا عن توجه ضبطي، الغاية منه، العمل على إبقاء الفلاح في أرضه، ونحن هنا لا نبرر، بقدر ما نحاول أن نضع بعض التصورات التي كانت راسخة لدى هذا الزعيم الوطني. ومدى تأثير الروح العسكرية، لاسيما وأن نشأته العملية كانت على أساس عسكري "خريج الكلية العسكرية في أستانبول".
27. حازم المفتي، العراق بين عهدين، المصدر السابق، ص28.
28. المقصود بها الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 – 1933.
29. سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية،مطبعة العاني، بغداد 1976ج 2 ص94.
30. حازم المفتي، المصدر السابق، ص29.
31. دار الكتب والوثائق، المكتبة الوطنية، بغداد، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و14 ص89، تقرير وزير المالية ياسين الهاشمي إلى رئيس الوزراء ناجي السويدي، 25 تشرين الثاني 1929، الموضوع، تقرير عن الحالة الاقتصادية العامة.

32. أسقطنا من النص عبارة "ما شرح في هذا التقرير".
33. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 1412، و14 ص91.
34. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و14 ص92.
35. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة311/1412 و14 ص93.
36. صدر هذا القانون عام 1933، يراجع الهامش رقم 3.
37. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و14ص94.
38. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و14ص95.
39. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و14 ص96.
40. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و14 ص97.
41. الديم: الري اعتمادا على سقوط الأمطار.
42. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و14 ص98.
43. تأسيس البنك الزراعي عام 1936.
44. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و14ص99.
45. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و14ص100.
46. قضية الشيخين: هما شيخا المحمرة والكويت اللذان كانا يملكان بساتينا للتمور في البصرة، ونتيجة لعلاقتهما بالجانب البريطاني، فإن دار الاعتماد البريطاني، بقيت تماطل وتسوف في مسألة إنهاء الإعفاء من الضريبة على بساتينها.
47. محاضر مجلس النواب 1929 – 1930، ص ص 406 – 407. نقلا عن، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،دار الشؤون الثقافية،، بغداد 1988،ج 2 ص ص 324 – 325.
48. د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة 311/1412 و 8 ص58، ديوان مجلس الوزراء، بغداد في 26 آذار سنة 1930 رقم 998، إلى معالي وزير المالية، التوقيع نوري السعيد، رئيس الوزراء.